

البيانات المحاسبية التاريخية المعدلة ودورها في زيادة دلالة ومصداقية

المؤشرات المالية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي

(بحث تطبيقي في الشركة العراقية للأعمال الهندسية - بغداد)

عبدالجبار علوان جبر

أ. د. سعود جايد مشكور العامري

باحث - جامعة القادسية

جامعة المثنى

المستخلص

يهدف البحث إلى معالجة تأثير الارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد على البيانات المحاسبية التاريخية، الأمر الذي يؤدي إلى تجانس وحدة قياس العناصر المحاسبية بهدف زيادة فاعلية القوائم المالية في التوصل إلى مؤشرات مالية ذات دلالة ومصداقية لاستخدامها في التنبؤ بالفشل المالي .

طبق هذا البحث في إحدى الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (من 2013 إلى 2015)، باستخدام أسلوب الكلفة التاريخية المعدلة، وقد أجري اختبار دلالة ومصداقية المؤشرات المالية في تحديد الوضع المالي الحقيقي للشركة من خلال تطبيق نموذج (Altman Z- score) للتنبؤ بالفشل المالي .

توصل البحث إلى استنتاج يستند إلى إمكانية قيام الشركات بتعديل بياناتها المحاسبية باستعمال أسلوب الكلفة التاريخية المعدلة ، وأن تعديل البيانات المحاسبية تبعاً لهذا الأسلوب يؤدي إلى تحسين فاعلية القوائم المالية في التعبير الحقيقي عن نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي، ومن ثم التوصل إلى مؤشرات مالية ذات دلالة ومصداقية تبين الوضع المالي الفعلي للشركة .

أوصى البحث بضرورة اتباع الشركات المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية المحلية عند إعداد قوائمها المالية خلال أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار تبعاً لمتطلبات الإصلاح المالي والإداري الذي يركز على الوضع المالي الحقيقي للشركات، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على استمرارية الشركات في مزاولة أنشطتها ودعمها للاقتصاد الوطني .

Abstract

The research aims to treatment the effect of the raising in the general price level and reducing the purchasing power of the monetary unit on the historical accounting data, Which leads to the homogeneity of the unit of measurement of accounting elements in order to increase the effectiveness of financial statements in the achievement of financial indicators of significance and credibility for use in predicting financial failure.

The research was conducted in one of the industrial companies listed in the Iraqi Stock Exchange for the period (2013 to 2015) by using the adjusted historical cost method. The test of the significance and reliability of the financial

indicators was conducted in determining the real financial position of the company by applying the Altman Z-score To predict financial failure.

The research concluded that companies can adjust their accounting data by using the adjusted historical cost method. The amendment of the accounting data in this manner improves the effectiveness of the financial statements in the true expression of the business results and financial position، Indicates the actual financial position of the company.

The research recommended that companies follow the international accounting standards and the local accounting rules when preparing their financial statements during the times of rise in the general level of prices، that according to the requirements of financial and administrative reform، which is based on the real financial situation of companies، which positively reflects the continuity of companies in the activities and support for the national economy.

المقدمة

يعد مبدأ الكلفة التاريخية من المبادئ المحاسبية الأساسية المقبولة قبولاً عاماً في القياس المحاسبي، وقد استخدم هذا المبدأ منذ نشوء المحاسبة وتطورها عبر مراحل من الزمن حينما كانت المحاسبة وتطبيقاتها التي تمارسها الشركات في العالم مستقرة وغير متأثرة بالظروف الاقتصادية والبيئية والسياسية والاجتماعية، غير أن مبدأ الكلفة التاريخية سرعان ما تعرض للانتقاد وأحياناً للرفض من قبل المنظمات المهنية المحاسبية والمؤسسات الأكاديمية بسبب عدم صلاحيته بشكل تام للتطبيق في ظل الظروف الاقتصادية التضخمية .

إن تأدية الوظيفة المحاسبية على أساس مبدأ الكلفة التاريخية، وفي ظل اقتصاد يشكو من ارتفاع عام في الأسعار، تواجه مشكلة تضليل حقيقة العناصر الواردة في القوائم المالية، وأن هذا التضليل لا يمكن إزالته إلا باستخدام إحدى الطرائق المحاسبية الشائعة في معالجة الآثار التي يسببها الارتفاع العام بالأسعار، لذلك جاءت الدعوات إلى استبداله بطريقة تحافظ على جوهر هذا المبدأ من حيث سلامة وموضوعية التطبيق والقياس المحاسبي في زمن الأزمات المالية والاقتصادية.

ونظراً لملازمة ظاهرة التغير في المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد في غالبية اقتصاديات دول العالم، إلى درجة أنها أصبحت صفة دائمة يعيشها الاقتصاد، وما تحمله من آثار سلبية على البيانات المحاسبية، وذلك لأن المحاسبة تعتمد على ثبات وحدة النقد وأساس الكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية، لذلك تطلب الأمر تعديل البيانات المحاسبية التاريخية التي تتمثل في عناصر كل من كشف الدخل والميزانية العمومية بغية رفع الآثار التضخمية الناتجة عن التغير في المستوى العام للأسعار لتحسين فاعليتها في التعبير الحقيقي عن نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركة لكي تتمكن من خلالها الشركات من معرفة حقيقة اتجاه نشاطاتها وتصحيح مسارها باستمرار ومن ثم تجنب الوقوع في الفشل المالي والأزمات المالية خدمة للاقتصاد الوطني.

منهجية البحث

❖ مشكلة البحث

لاتزال غالبية الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تعد قوائمها المالية على أساس الكلفة التاريخية على الرغم من إن الاقتصاد العراقي يعيش في أزمات اقتصادية وحالات عدم الاستقرار أدت إلى اتساع نطاق الشركات المهتدة بالفشل المالي في ظل حالة الارتفاع في المستوى العام للأسعار التي باتت صفة دائمة يعيشها الاقتصاد منذ عقود.

ومن هنا تكمن المشكلة الأساسية في عدم قدرة القوائم المالية المعدة على أساس الكلفة التاريخية في أوقات التغير في المستوى العام للأسعار على التعبير الحقيقي عن نتيجة الأعمال وصافي المركز المالي للشركات، ولذلك يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :-

1. هل أن الشركات قادرة على تحديد نتيجة أعمالها وصافي مركزها المالي بالشكل الحقيقي في أوقات التغير في المستوى العام للأسعار دون تعديل بياناتها المحاسبية ؟
2. هل أن الشركات في العراق قادرة على تعديل قوائمها المالية الختامية للتعبير عن الحقيقة الاقتصادية لنتائج أعمالها ومراكزها المالية في ظل تغيرات الأسعار؟
3. ما مدى دلالة ومصادقية المؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية التاريخية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار لكي تتجنب الشركات الوقوع في الفشل المالي والأزمات المالية ؟

❖ أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في الآتي :-

1. يساعد تطبيق الأساليب المحاسبية الخاصة بتعديل البيانات المحاسبية التاريخية، في تحديد نتائج أعمال الشركات ومراكزها المالية بالشكل الحقيقي.
2. تكون المؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية المعدلة على درجة عالية من المصادقية لاحتسابها على أساس عناصر محاسبية متجانسة القيمة .
3. تكون المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية المعدلة أكثر ملائمة وموضوعية تساعد الفئات المستعملة لها في اتخاذ القرارات المناسبة .

❖ هدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

1. تسليط الضوء على ظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار ومعالجة آثارها السلبية على القوائم المالية .
2. بيان مدى قدرة البيانات المحاسبية المعدلة في تحديد نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركات بالشكل الحقيقي .

3. مساعدة الشركات على مواجهة الآثار السلبية لحالات الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وحثها على تطبيق المعايير ذات العلاقة في تعديل البيانات المحاسبية.
4. مساعدة الإداريين والمحللين الماليين في التوصل إلى مؤشرات مالية ذات دلالة ومصداقية .

❖ فرضيات البحث

في ضوء عرض المشاكل المطروحة تم صياغة الفرضيتين الرئيسيتين الآتيتين:-

1- الفرضية الرئيسة الاولى

يؤدي تعديل البيانات المحاسبية بأسلوب الأرقام القياسية العامة للأسعار الى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية على بيان نتائج الأعمال والمراكز المالية للشركات بالشكل الحقيقي. وتقسم هذه الفرضية الى الفرضيتين الآتيتين :

1-1- الفرضية الفرعية الأولى

يؤدي تعديل البيانات المحاسبية بأسلوب الأرقام القياسية العامة للأسعار إلى تحسين فاعلية كشف العمليات الجارية في التعبير الحقيقي عن نتيجة أعمال الشركة.

1-2- الفرضية الفرعية الثانية

يؤدي تعديل البيانات المحاسبية بأسلوب الأرقام القياسية العامة للأسعار إلى تحسين فاعلية قائمة الميزانية العمومية في التعبير الحقيقي عن المركز المالي للشركة .

2- الفرضية الرئيسة الثانية

يؤدي تعديل البيانات المحاسبية بأسلوب الأرقام القياسية العامة للأسعار إلى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية على دلالة ومصداقية المؤشرات المالية المستخرجة من خلال تطبيق أنموذج Altman Z-score للتنبؤ بالفشل المالي.

❖ مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في الشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق ،أما عينة البحث فقد اختار الباحثان الشركة العراقية للأعمال الهندسية - بغداد (ش.م - مختلطة) وللمدة من (2013 م الى 2015 م) .

المبحث الاول

البيانات المحاسبية التاريخية المعدلة

والتنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية

تتأثر البيانات المحاسبية التاريخية باستمرار بالظروف الاقتصادية وخصوصا ظروف التغيرات في الأسعار وتصبح غير ملائمة للقياس المحاسبي وتؤدي إلى نتيجة مضللة، فالبيانات غير الدقيقة وغير الكاملة تضر بالنظام المحاسبي وتحد من قدرته على إنتاج مخرجات محاسبية ذات قيمة معلوماتية يعتمد

عليها في اتخاذ الكثير من القرارات الداخلية والخارجية ، لذلك يجب إعادة النظر في البيانات المحاسبية التاريخية تبعاً للمؤثرات الخارجية ذات التأثير السلبي عن طريق اتباع احد الأساليب المحاسبية البديلة للقياس المحاسبي المبني على أساس الكلفة التاريخية، وبالتالي تتحول الى بيانات محاسبية تاريخية معدلة على أساس التغيرات الحاصلة في الأسعار، يمكن الاعتماد عليها في إظهار نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي بشكل حقيقي في ظل تلك الظروف.

أولاً: البيانات المحاسبية المعدلة

تقتضي الآثار الوخيمة التي تنشأ وقت الارتفاع في مستوى الأسعار إجراء التعديلات اللازمة للبيانات المحاسبية المعدة على أساس الكلفة التاريخية لغرض الوصول إلى قياس نتائج أعمال الشركات ومراكزها المالية بصورة تعبر تعبيراً حقيقياً عن الواقع الحالي ، لذلك لا بد من التركيز على أهمية تعديل البيانات المحاسبية .

1- أهمية وأهداف تعديل البيانات المحاسبية

تتعلق أهمية تعديل البيانات المحاسبية من إعطاء صورة حقيقية للمعلومات المحاسبية المعدة في أوقات الارتفاع في مستوى الأسعار والمقدمة إلى الجهات المستخدمة لها في عملية اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية المناسبة.

فقد أشار (العامري ،2006: 15) إلى انه تزداد أهمية تعديل البيانات المحاسبية في أوقات الارتفاع العام للأسعار بغية تحقيق العديد من الأهداف والتي يمكن تلخيصها بالآتي :-

1. تحديد الأرباح بالشكل الحقيقي وتقييم المركز المالي للشركة أو القيمة الحالية للشركة.
2. تجنب دفع الضرائب على أرباح صورية لم تحققها الشركة أصلاً ، أثر تغير الأسعار وانخفاض القوة الشرائية في الكشوفات المالية .
3. اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف والخطط المستقبلية ، والرقابة الإدارية .

يرى الباحثان ان لتعديل البيانات المحاسبية أهمية كبيرة يجب ان تحظى باهتمام كافة الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية ، لان عدم تعديل البيانات المحاسبية وقت الارتفاع في المستوى العام للأسعار يضل نتائج القياس ولا يمكن معرفة الوضع المالي الحقيقي للشركة . .

2 - أساليب القياس المحاسبية البديلة عن الكلفة التاريخية

هنالك أكثر من أسلوب لتعديل البيانات المحاسبية المعدة على أساس الكلفة التاريخية في ظل التغيرات في مستويات الأسعار مثل أسلوب القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة)، وأسلوب الكلفة الجارية على أساس الكلفة الاستبدالية عند اعتماد الأسعار الحالية للمدخلات (أسعار الشراء) وصافي القيمة البيعية عند اعتماد الأسعار الحالية للمخرجات (أسعار البيع)، بالإضافة إلى أسلوب

القيمة الحالية عن طرق احتساب القيمة الاقتصادية للأصول. ولكن الباحثان اعتمدا على أسلوب القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة) في تعديل البيانات المحاسبية.

يتم بموجب أسلوب القوة الشرائية العامة تعديل البيانات المحاسبية على أساس محاسبة المستوى العام للأسعار ، والتي تعرف أحيانا بالكلفة التاريخية المعدلة ، ويقوم هذا الأسلوب على أساس ان قيمة الأصل تتكون من خلال قيمته التاريخية الحالية ، ويتم التعبير عن عناصر كشف الدخل والميزانية العمومية بوحدات نقدية ذات قوة شرائية في تاريخ إعداد القوائم المالية (مشكور ورشم ، 2012: 299) ويضيف (العامري ، 2006: 214) أنه بموجب هذا الاسلوب يتم تعديل البيانات المحاسبية باستعمال الأرقام القياسية العامة، ويقوم هذا النوع من التعديل على نفس الإجراءات المحاسبية المتعارف عليها فيما عدا الاعتراف بالتغيرات التي تطرا على القوة الشرائية للنقود.

3- خطوات تعديل البيانات المحاسبية

يتعين اتباع الخطوات الآتية عند تعديل البيانات المحاسبية التاريخية بوحدات نقدية ذات قوة شرائية عامة:- (جبل وآخرون ، 2009: 312).

- 1- توفير مجموعة كاملة من القوائم المالية لتعديل بياناتها التاريخية.
- 2- أرقام قياسية عامة تغطي الفترة الزمنية لأقدم بند في القوائم المالية إلى آخر بند ، وهنالك اختياريين هما رقم قياسي على مستوى الاقتصاد القومي يمثل كافة السلع والخدمات التي يتم التعامل بها ، ورقم قياسي على مستوى الشركة يمثل كافة السلع والخدمات التي تتعامل فيها الشركة.
- 3- تحديد البنود النقدية والبنود غير النقدية في القوائم المالية.
- 4- تعديل البنود غير النقدية باستعمال الأرقام القياسية .
- 5- احتساب مكاسب وخسائر المستوى العام للأسعار الناجمة عن الاحتفاظ بالبنود النقدية.

وقد ذكر (Yaniv 2011: 7) أن أسلوب القوة الشرائية العامة يتطلب عند تعديل البيانات المحاسبية التمييز بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية، إذ يقصد بالعناصر النقدية العناصر التي تبقى مبالغها ثابتة متجاهلة التغير في مستويات الأسعار، فهي بذلك ثابتة من حيث كمية النقد المستحقة ولكنها غير ثابتة من حيث قوتها الشرائية ، وتتمثل بالموجودات النقدية كحساب النقدية والمديون وأوراق القبض، والمطلوبات النقدية كالدائون وأوراق الدفع .

وأشار (الجبوري ، 2002 : 59) إلى ان خسائر القوة الشرائية تتحقق من امتلاك الشركة عناصر نقدية (تفوق الموجودات النقدية على المطلوبات النقدية) خلال فترات الارتفاع العام للأسعار، بينما تتحقق المكاسب نتيجة لتفوق المطلوبات النقدية على الموجودات النقدية .

أما العناصر غير النقدية فهي العناصر التي لا تمثل قيمتها عدد ثابت من وحدات النقود، إذ تتأثر مبالغها بالتغيرات في مستويات الأسعار أي تختلف تبعاً لاختلاف مستوى الأسعار، ومن أمثلتها الموجودات الثابتة والمخزون السلعي ومكونات حقوق الملكية (نور الدين ، 2013: 10).

يمكن القول أن الطريقة الملائمة للتعديل تتمثل في القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة) لأنها تختص بشكل واسع في تعديل تأثير الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وبساطة وسهولة تطبيقها وتوفر مؤشرات الأسعار التي تعتمد عليها في التعديل وهو (مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك) .

4 - دلالة ومصداقية المؤشرات المالية

ان إعداد القوائم المالية تبعاً لمبدأ الكلفة التاريخية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تضليل البيانات المحاسبية التي تتضمنها تلك القوائم المالية ، ويصبح الاعتماد على مؤشرات قياس مالية مشتقة من تلك البيانات المحاسبية التاريخية غير سليم وغير فعال مما يؤثر على مصداقية وموضوعية تلك المؤشرات .

تتطلب عملية قياس أي مؤشر مالي لأي من العناصر المحاسبية الى تجانس تلك العناصر من حيث وحدة القياس النقدية فالمؤشرات المالية هي علاقة بين بسط ومقام، وقيم كل من البسط والمقام مكونة من البيانات المحاسبية المعروضة في كشف الدخل وقائمة المركز المالي ، ولغرض المحافظة على دلالة ومصداقية المؤشرات المالية يجب عدم الإخلال بمكونات البسط او مكونات المقام (Kieso، et.al. ، 12 : 2000) ، فعلى سبيل المثال عند احتساب معدل دوران الموجودات لفترة معينة فانه يحتسب من خلال حاصل قسمة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات، فالمبيعات يتم التعبير عنها بقيمة تعكس الأسعار الجارية لنفس الفترة بينما مجموع الموجودات يتضمن قيم موجودات ثابتة مستثمرة منذ سنوات سابقة تختلف أسعارها عن أسعار فترة احتساب المؤشرات المالية، وبذلك فإن معدل دوران الموجودات لا يمثل مؤشر جيد يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرار، كذلك الحال بالنسبة إلى مؤشرات الربحية فان صافي الربح يدخل في احتسابه عناصر محاسبية مختلفة مثل قسط الاندثار السنوي الذي يتم احتسابه بأسعار تاريخية او تقييم المخزون واحتساب كلفة البضاعة المباعة بأسعار تاريخية سابقة مما اثر على احتساب صافي الربح ، وبالتالي تكون المؤشرات المالية ليس بالمستوى المطلوب ولا يمكن الاعتماد عليها لغرض التحليل ، لذلك يتطلب الأمر تعديل عناصر كشف الدخل والميزانية العمومية للتوصل الى صافي ربح ومركز مالي يأخذ بعين الاعتبار اثر التغير في مستوى الأسعار (التميمي ، 2010 : 140) .

لذلك يرى الباحثان أن أي مؤشر مالي مشتق من القوائم المالية التاريخية في الأوقات التضخمية يكون صافي الربح او المخزون السلعي أو الموجودات الثابتة طرفاً فيه لا يصلح للحكم على كفاءة أداء الشركة ولا يتناسب استخدامه في تحليل القوائم المالية لغرض تحديد الوضع المالي في الشركات .

ثانياً: الفشل المالي

يتناول هذا الموضوع الفشل المالي من حيث المفهوم والانموذج المستخدم في التنبؤ به من قبل الشركات الصناعية.

1- مفهوم الفشل المالي

بدأ الفشل المالي بمفاهيم عدة قد تختلف باختلاف المعايير المحددة لها سواء كانت معايير اقتصادية ، مالية او قانونية ، لكنها غالباً ما تعطي المعنى ذاته للفشل المالي كالتعثر المالي ، العسر المالي ، والإفلاس المالي ، ولكنها قد تكون مختلفة التواريخ والقيم (القرشي ، 2012: 28) ، وكل من هذه المفاهيم بما فيها الفشل المالي تعتبر المراحل التي يمر بها الانحدار المالي الذي يشير إلى انعدام قدرة الموارد المالية المتاحة للشركة على الإيفاء بمتطلبات استمرارية نشاطها وتصبح فيه الإيرادات والتدفقات النقدية للشركة منخفضة جداً مما يوقعها في خسائر مالية متتالية تؤدي إلى انهيارها وإغلاقها (الحمداني والقطان ، 2013: 452).

يعرف الفشل المالي بأنه عدم قدرة الشركة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها ، أو عدم قدرتها على تسديد ديونها ، أو عدم سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم (عماري ، 2015: 40).
قد يكون الفشل المالي على شكل إعسار أو إفلاس ، فالإعسار يعني أن الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الحالية في وقت استحقاقها ، والذي يحدث عندما تتجاوز المطلوبات المتداولة للأصول المتداولة ، ومن ناحية أخرى فإن الإفلاس يحدث عندما تتجاوز المطلوبات المتداولة للشركة قيمة أصولها (Sulub, 2014 :174).

من خلال ما تقدم يمكن تعريف الفشل المالي على انه عدم قدرة إدارة الشركة على العمل بكفاءة مالية ينتج عنه عجز مالي يتمثل بعدم القدرة على تسديد الالتزامات في تاريخ استحقاقها بسبب النقص في السيولة والخسائر المتراكمة ، أو عجز اقتصادي ناتج عن عدم قدرة الإيرادات على تغطية المصروفات.

2- أنموذج التنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية

هنالك العديد من نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الشركات التي اختبرها واستعملها الباحثين وحققنت نسب عالية في التمييز بين الشركات الفاشلة والشركات الناجحة ، ومن أشهر هذه النماذج استعمالاً في التنبؤ والكشف عن الفشل المالي في الشركات الصناعية هو أنموذج (Altman Z-score).

يستعمل هذا الأنموذج في للشركات الصناعية المدرجة في سوق المال أي الشركات التي يكون تداولها معلن وحسب الصيغة الآتية : (Kassar & Soileau, 2014 :147).

$$Z = 0.012 X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.01X_5$$

Z = مجموع مؤشرات مالية خمسة مختلفة (X₁,X₂,X₃,X₄,X₅) ولكل منها معامل وزن مختلف عن الآخر ، وفيما يأتي توضيح لهذه المؤشرات :-

X1 = راس المال العامل / إجمالي الموجودات: يعد هذا المؤشر بمثابة مقياس لصافي الموجودات السائلة ، أي مقياس لراس المال العامل الذي يمثل مجموع الموجودات المتداولة إلى راس مال الشركة الإجمالي (الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة) من خلال بيان نسبة حجم راس المال العامل من إجمالي الموجودات، ويمثل ارتفاع هذا المؤشر نتيجة جيدة لأداء الشركة (Altman , et.al., 2014: 4) .

X2 = الأرباح المحتجزة / إجمالي الموجودات : يقيس هذا المؤشر حجم الأرباح المتراكمة إلى إجمالي الموجودات والتي تمثل نسبة المبالغ المعاد استثمارها ، ويبين هذا المؤشر مدى المنفعة التي تقدمها موجودات الشركة من خلال الأرباح التي تحصل عليها (Velavan, 2011: 61) .

X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات: يبين هذا المؤشر القدرة الإنتاجية الحقيقية او ربحية أصول الشركة ، وهو يعكس القدرة على الكسب من الأصول، إذ أن وجود الشركة يعتمد على قدرتها على الكسب من موجوداتها (Altman, 2006: 242).

X4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين / إجمالي للمطلوبات: يشير هذا المؤشر إلى قدرة حقوق المساهمين على تغطية ما بذمة الشركة من مطلوبات ، وتمثل قياس من حيث القيمة السوقية للاسهم بالإضافة إلى الديون ، ويساعد هذا القياس بيان كم من الموجودات المتاحة للاستثمار يمكن ان تتدهور قبل أن تتجاوز المطلوبات على الموجودات وتذهب الشركة إلى الإفلاس .

X5 = المبيعات / إجمالي الموجودات: يعتبر هذا المؤشر معيار مالي للمبيعات وهي احد مقاييس قابلية الإدارة في التعامل مع الظروف التنافسية ، ويقيس هذا المؤشر قابلية المبيعات على توليد موجودات الشركة وقدرة الموجودات على توليدها للأرباح من خلال المبيعات التي تحققها الشركة.

المبحث الثاني

تطبيق أسلوب تعديل البيانات المحاسبية

وقياس المؤشرات المالية للتنبؤ بالفشل المالي

اولا : وصف الشركة عينة البحث (الشركة العراقية للأعمال الهندسية – بغداد)

تأسست الشركة في عام 1985 بموجب قانون الشركات رقم 36 لسنة 1983، أدرجت في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ 8 / 7 / 2004 ، بلغ راس المال المدرج في تاريخ 31 / 12 / 2015 (1500 مليار وخمسمائة مليون دينار، تعتمد الشركة على النظام المحاسبي الموحد في جميع أعمالها المحاسبية والمالية، إذ ان جميع الكشوفات والقوائم المالية تعد بموجب هذا النظام مثل (كشف العمليات الجارية ، الميزانية العمومية ، كشف التدفقات النقدية) .

تهدف الشركة بشكل خاص إلى تحسين نوعية المنتج من المواد الاحتكاكية والإنشائية والكهربائية لتضاهي المنتجات الأجنبية ، وبشكل عام الى المساهمة في دعم وتطوير الحركة الصناعية في العراق وتعزيز الاقتصاد الوطني ضمن أهداف خطة التنمية ومستلزمات خطة البناء .

ثانياً: تعديل البيانات المحاسبية التاريخية واختبار الفرضية الرئيسة الأولى

لتنفيذ خطوات تعديل البيانات المحاسبية من الكلفة التاريخية الى الكلفة التاريخية المعدلة قام

الباحثان بإعداد الجداول الآتية :-

❖ كانت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك الشهرية كما في الجدول الآتي :-

جدول (1) الأرقام القياسية لأسعار المستهلك الشهرية للمدة (2012 - 2015)

سنة الاساس (2007 = 100)

الشهر السنة	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	أب	ايلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول
2012	137.5	138.4	140.8	142.4	140.6	137.7	138.1	141.9	142.3	140.6	140.5	140.5
2013	141.3	141.4	142.6	144.1	142.2	140.9	141.5	142.0	142.7	145.0	144.3	144.9
2014	147.0	145.7	145.5	146.2	144.2	144.1	144.8	145.9	145.7	146.3	148.6	147.2
2015	146.6	146.2	145.8	147.0	146.6	147.2	148.6	149.7	148.8	148.6	150.1	150.6

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء - قسم الأرقام القياسية

ومن خلال الجدول (1) أعلاه تم احتساب الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في بداية ونهاية

كل عام من الأعوام موضع البحث فضلا عن متوسط الرقم القياسي لذلك العام وكالاتي :-

جدول (2) الأرقام القياسية (بداية ونهاية السنة ومتوسط الرقم القياسي)

السنة	الرقم القياسي في بداية العام	متوسط الرقم القياسي خلال العام	الرقم القياسي في نهاية العام
2013	140.9	142.7	145.9
2014	145.9	145.9	146.8
2015	146.8	148.0	150.3

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء - قسم الأرقام القياسية

❖ بعد تطبيق إجراءات تعديل الكلفة التاريخية لكل موجود من الموجودات الثابتة واندثارها للشركة عينة

البحث تم التوصل الى النتائج الملخصة في الجدول الآتي :-

جدول (3) كشف الموجودات الثابتة واندثارها بالكلفة التاريخية المعدلة (المبالغ بالدينار مقسومة على 1000)

السنة	التكلفة في 1/1	الإضافات خلال السنة	الاستبعاد خلال السنة	التكلفة في 12/31	الاندثار المتراكم في 1/1	الاندثار المتراكم في 12/31	الاندثار المتراكم في 12/31	الاندثار المتراكم في 12/31	الاندثار المتراكم في 12/31	الاندثار المتراكم في 12/31
2013	2095135	29718	27459	2097394	182961	78382	22846	238497	1858897	238497
2014	2122562	2108	47097	2077573	241088	77190	37198	279600	1797973	279600
2015	2128095	----	1787	2126308	286364	76781	715	360847	1765464	360847

1- البند النقدي / مكاسب وخسائر القوة الشرائية

جدول (4) مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود (المبالغ بالدينار مقسومة على 1000)

2015		2014		2013		السنة		
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	معامل التعديل	البند		
140596	150.3 146.8/	137322	240789 / 146.8 145.9	239313	9277 145.9 140.9/	8959	صافي الأصول النقدية * في 1/1	
133430		{ 131389	258828	{ 257241	874215	{ 855041	تضاف المتحصلات النقدية خلال العام	
5898	/ 150.3	5808	9880	9819	7430	7267	ايرادات النشاط الجاري فوائد وإيجارات اراضي دائنة	
279924	148.0	274519	509497 / 146.8 145.9	506373	890922	142.7	871267	تطرح المدفوعات النقدية خلال العام
237		232	399	397	29718	28700	مشتريات اصول ثابتة	
107706		{ 106058	115044	{ 114339	118655	{ 116053	الرواتب والاجور	
81370		80125	68236	67818	52851	51692	المستلزمات السلعية	
46762	/ 150.3	46046	63718	63327	77333	75637	المستلزمات الخدمية	
71856	146.8	70757	128760	127971	543849	140.9/	531921	مشتريات بضاعة بغرض البيع
117		115	4840	4810	15064	14734	الضرائب والرسوم	
308048	/ 150.3	303333	380997	378662	837470	/ 145.9	818737	صافي المركز النقدي في
(28124)	148.0	(28814)	128500 / 146.8 145.9	127711	53452	142.7	52530	12/31
(28814)			127711		52530			
(28124)			128500		53452			
(690)			(789)		(922)			مكاسب (خسائر) القوة الشرائية* *

* صافي المركز النقدي في 1/1 = الموجودات النقدية - المطلوبات النقدية = (المدينون + النقود) - (الدائنون)

صافي المركز النقدي في 1/1 / 2013 = 8959 = 46203 - (28138 + 27024)

صافي المركز النقدي في 1/1 / 2014 = 239313 = 55238 - (248790 + 45761)

صافي المركز النقدي في 1/1 / 2015 = 137322 = 44452 - (191241 + 9467 -)

** مكاسب (خسائر) القوة الشرائية = صافي الرصيد النقدي التاريخي نهاية السنة - صافي الرصيد النقدي التاريخي المعدل نهاية السنة . (يعترف بكافة مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود في كشف الدخل المبني على المستوى العام للأسعار) .

اعتمادا على نتائج مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود والمعروضة في الجدول (4) اعلاه

يمكن ملاحظة الآتي :-

حققت الشركة خسائر في القوة الشرائية للنقود من جراء الاحتفاظ بالنقد بمقدار (922 - ، 789 - ، 690 -) للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) على التوالي ، لان صافي الموجودات النقدية الذي كان يبلغ (55162 ، 294551 ، 181774) على التوالي ، اعلى من صافي المطلوبات النقدية التي بلغت (8959 ، 239313 ، 44452) على التوالي لذلك تحققت الخسارة ، وسيتم تحويل خسائر القوة الشرائية الى كشف العمليات الجارية للسنوات المذكورة لتخضع من نتيجة أعمال كل سنة مالية.

2- تعديل كشف العمليات الجارية

جدول (5) كشف العمليات الجارية للسنة المنتهية في 31 / 12 (المبالغ بالدينار مقسومة على 1000)

2015			2014			2013			السنة
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	البند
133430	/150.3	131388	258828	/146.8	257241	874215	/145.9	855041	الإيرادات الجارية
5899	148.0	5809	9879	145.9	9818	7430	142.7	7267	إيراد النشاط الجاري
139329		137197	268707		267059	881645		862308	فوائد وإيجار أراضي دائنة
									مجموع إيرادات النشاط
									الجاري
									تنزل : المصروفات
									الجارية
107706		106058	115044		114339	118655		116053	الرواتب والأجور
81370	/150.3	80125	68236	/146.8	67818	52851	/145.9	51692	المستلزمات السلعية
46762	148.0	46046	63718	145.9	63327	77333	142.7	75637	المستلزمات الخدمات
71856		70757	128760		127971	543849		531921	مشتريات بضاعة بغرض
									البيع
76781	جدول (3)	51087	77190	جدول (3)	52647	78382	جدول (3)	54498	الاندثار
117	/150.3	115	4840	/146.8	4810	15064	/145.9	14734	الضرائب والرسوم
	148.0			145.9			142.7		
384592		354189	457788		430912	886134		844535	مجموع مصروفات النشاط
(245263)		(216992)	(189081)		(163853)	(4489)		17773	الجاري
									فائض (عجز) العمليات
									الجارية /المرحلة الاولى
									تضاف :الإيرادات
									التحويلية الأخرى
10098	/150.3	9943	12011	/146.8	11937	5154		5041	إيرادات الاستثمارات
----	148.0	----	1887	145.9	1875	-----	/145.9	-----	المالية
198		195	4931		4901	15034	142.7	14704	الإيرادات التحويلية
10296		10138	18829		18713	20188		19745	الإيرادات الأخرى
									مجموع الإيرادات
									التحويلية والأخرى
									تنزل : المصروفات
									التحويلية والأخرى
360	/150.3	355	616	/146.8	612	562	/145.9	550	المصروفات التحويلية عدا
6817	148.0	6713	22555	145.9	22417	34628	142.7	33869	(الضرائب والرسوم)
7177		7068	23171		23029	35190		34419	المصروفات الأخرى
									مجموع المصروفات
									التحويلية والأخرى
(690)	جدول (4)		(789)	جدول (4)		(922)	جدول (4)		مكاسب(خسائر) القوة
									الشرائية للنقود
(242834)		(213922)	(194212)		(168169)	(20413)		3099	فائض (عجز) العمليات
									الجارية /المرحلة الثانية

اعتماداً على البيانات المعروضة في كشف العمليات الجارية في جدول (5) أعلاه للسنوات (2013 ،

2014 ، 2015) يمكن ملاحظة الآتي :-

أ- أظهرت الأرقام المعدلة وفقاً لأسلوب القوة الشرائية العامة زيادة الاندثار السنوي المعدل عن الاندثار السنوي التاريخي ، وهذا يبين النقص في القوة الشرائية للانذار السنوي التاريخي والذي يؤدي الى انعكاسات خطيرة على الأرباح أو الخسائر السنوية المتحققة ، وبالتالي على سلامة قرارات توزيع الأرباح ومقدار الضرائب ، وهذا يعني ان كشف العمليات الجارية التاريخي خلال السنوات محل البحث تضمن أرباح وخسائر صورية (وهمية) .

ب- يوجد فرق واضح في نتيجة العمليات الجارية للشركة بين البيانات المعدة على أساس الكلفة التاريخية والكلفة التاريخية المعدلة، ففي سنة 2013 حققت الشركة فائض العمليات الجارية بمقدار (3099) بحسب كشف العمليات الجارية للشركة والمعد على أساس الكلفة التاريخية، بينما أظهر كشف العمليات الجارية المعدل ان هنالك (عجز) في العمليات الجارية بمبلغ (20413) ، اما في السنوات (2014 ، 2015) كان عجز العمليات الجارية بمقدار (168169 ، 213922) على التوالي للبيانات التاريخية ، بينما ظهر العجز اعلى من ذلك خلال العامين بمقدار (194212 ، 242834) على التوالي للبيانات المعدلة ، وتبين هذه الفروقات في النتائج مقدار الأرباح والخسائر الصورية لنتيجة أعمال الشركة الناتجة من عدم الأخذ بنظر الاعتبار أثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار .
ومن النتائج الواردة في الفقرتين (أ) ، (ب) أعلاه فأنها تؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى (1-1) التي مفادها (يؤدي تعديل البيانات المحاسبية بأسلوب الأرقام القياسية العامة للأسعار إلى تحسين فاعلية كشف العمليات الجارية في التعبير الحقيقي عن نتيجة أعمال الشركة).

3-تعديل الميزانية العمومية

جدول (6) الميزانية العمومية كما في 31 / 12 (المبالغ بالدينار مقسومة على 1000)

2015		2014		2013		السنة
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	معامل التعديل	البند
1765464	جدول (3)	1174628	جدول (3)	1225372	جدول (3)	الموجودات
196776	100/150.3	130922	100/146.8	181397	100/145.9	الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)
1962240		1305550		1406769		الاستثمارات المالية طويلة الاجل
						مجموع الموجودات الثابتة
156984	148.0/150.3	154582	146.8/145.9	154807	145.9/140.9	الموجودات المتداولة
7678	----	7678	----	(9467)	----	المخزون
114214	----	114214	----	191241	----	المدينون
						النقود
278876		276474		336581		مجموع الموجودات المتداولة
2241116		1582025		1743350		مجموع الموجودات
						مصادر الاموال طويلة الاجل
2254500	100/150.3	1500000	100/146.8	1500000	100/145.9	راس المال الاسمي
(242834)	جدول (5)	(194212)	جدول (5)	(20413)	جدول (5)	والمذفوع
185058	متمم حسابي	37633	متمم حسابي	198898	متمم حسابي	ارباح (خسائر) السنة
2196724		1537633		1698898		الاحتياطيات
						مجموع مصادر التمويل طويلة الاجل
44392		44392		44452		مصادر التمويل قصيرة الاجل
44392		44392		44452		الدائون
2241116		1582025		1743350		مجموع مصادر التمويل قصيرة الاجل
						مجموع مصادر التمويل

اعتمادا على البيانات المعروضة في جدول (3) وقائمة الميزانية العمومية في جدول (6)
أعلاه للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) يمكن ملاحظة الآتي:-

أ- ارتفاع قيمة الموجودات الثابتة المعدلة عن قيمة الموجودات الثابتة التاريخية ، وزيادة مخصص الاندثار المعدل بصفة مستمرة عن مخصص الاندثار التاريخي ، وهذه الزيادة تمثل مقدار النقص في مخصص الاندثار التاريخي خلال فترة حياة الشركة للموجودات الثابتة القابلة للاندثار ، وبذلك تكون مخصصات الاندثار المكونة وفق أساس الكلفة التاريخية في ظل الارتفاع في المستوى العام للأسعار منخفضة ولا تكفي للقيام بعملية الإحلال والحفاظ على القدرة الإنتاجية للشركة .

ب- ارتفاع إجمالي حقوق المساهمين وفقا لأسلوب القوة الشرائية العامة عن إجمالي حقوق المساهمين التاريخي ، ويعبر هذا الارتفاع عن النقص في إجمالي حقوق المساهمين نتيجة هبوط القوة الشرائية لوحدة النقد ، والذي يشير بدوره إلى عدم قدرة الشركة في المحافظة على القوة الشرائية لراس المال عند اعتماد أساس الكلفة التاريخية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

ومن النتائج الواردة في الفقرتين (أ) ، (ب) أعلاه يوضح الفروقات في الكلفة التاريخية لمجموع الموجودات ومصادر التمويل عن الكلفة التاريخية المعدلة والبالغة (665548 ، 658450 ، 659091) على التوالي ، وهذا ما يؤيد صحة الفرضية الفرعية الثانية (1-2) التي مفادها (يؤدي تعديل البيانات المحاسبية بأسلوب الأرقام القياسية العامة للأسعار إلى تحسين فاعلية قائمة الميزانية العمومية في التعبير الحقيقي عن المركز المالي للشركة) .

من خلال ما تقدم في إثبات الفرضيتين الفرعيتين الأولى (1-1) والثانية (1-2) للشركة عينة البحث ، حول دور البيانات المحاسبية المعدلة في تحسين فاعلية كشف العمليات الجارية وقائمة الميزانية العمومية في التعبير الحقيقي عن نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركة يحقق إثبات الفرضية الرئيسية الأولى (1) التي مفادها (يؤدي تعديل البيانات المحاسبية بأسلوب الأرقام القياسية العامة للأسعار إلى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية على بيان نتائج الأعمال والمراكز المالية للشركات بالشكل الحقيقي) .

ثالثا : قياس المؤشرات المالية واختبار الفرضية الرئيسية الثانية

اعتمد الباحثان في هذا البحث على المؤشرات المالية التي وردت في انموذج Altman Z-score للتنبؤ بالفشل المالي للتحقق من قدرتها على التنبؤ بالفشل المالي عند احتسابها على اساس البيانات المحاسبية المعدلة واستخدامها في تطبيق صيغة الأنموذج الآتية:-

$$Z = 0.012 X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.01X_5$$

❖ وفقا لأنموذج Altman تم تحديد معيار لدالة (Z-score) للتمييز بين الشركات الناجحة والشركات الفاشلة والذي صنف الشركات إلى ثلاث فئات وكالاتي:-

جدول (7) معيار التمييز بين الشركة الفاشلة والشركة الناجحة لدالة (Z-score)

الفئات	القدرة على الاستمرار	قيمة دالة Z
الفئة الأولى	شركة ناجحة وقادرة على الاستمرار ولا يتوقع لها الفشل المالي	$Z \geq 2.99$
الفئة الثانية	شركة أداءها ضعيف ومرشحة أكثر من غيرها إلى التعرض للفشل المالي	$Z < 1.81$
الفئة الثالثة	صعوبة تحديد موقف الشركة وتحتاج إلى دراسة تفصيلية	$2.99 > Z > 1.81$

المصدر : إعداد الباحثان

❖ عناصر البيانات المحاسبية التاريخية المعدلة المكونة لبسط ومقام المؤشرات المالية ملخصة من الجدولين (5 و 6) وكالاتي:-

جدول (8) عناصر البيانات المحاسبية التاريخية المعدلة (المبالغ بالدينار العراقي مقسومة على 1000)

السنة	مجموع الموجودات المتداولة	مجموع الموجودات المتداولة	راس المال العامل	القيمة السوقية لحقوق المساهمين	مجموع المطلوبات	صافي المبيعات	الأرباح قبل الفوائد والضرائب	الأرباح المحتجزة
2013	456036	2578042	400798	2522805	55238	874215	(5349)	354718
2014	337535	2401800	293083	2357348	44452	258828	(189372)	(194212)
2015	278876	2241116	234484	2196724	44392	133430	(242717)	(242834)

❖ عند احتساب المؤشرات المالية على أساس البيانات المحاسبية المعدلة في جدول (8) تم التوصل إلى النتائج الملخصة في الجدول الآتي :-

جدول (9) نسبة المؤشرات المالية التابعة للمتغيرات (X_1, X_2, X_3, X_4, X_5)

السنة	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5
2013	0.155	0.138	(0.002)	46	0.339
2014	0.122	(0.080)	(0.078)	53	0.107
2015	0.104	(0.108)	(0.108)	49	0.059

استنادا إلى النتائج الظاهرة في الجدول (9) أعلاه يمكن ملاحظة الآتي:-

1- إن قيمة المتغير (X_1) والذي يمثل راس المال العامل إلى إجمالي الموجودات للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) كانت في انخفاض مستمر، إذ بلغت (0.155 ، 0.122 ، 0.104) على التوالي، ان الانخفاض المستمر لراس المال العامل خلال سنوات البحث والذي بلغ (400798 ، 293083 ، 234484) على التوالي يعكس عدم كفاءة أداء الشركة في توفير السيولة الكافية ومؤشر على ان الشركة تتعرض لخسائر متتالية .

2- كانت قيمة المتغير (X_2) والذي يمثل الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الموجودات موجبة في سنة (2013) إذ بلغت (0.129) ثم أخذت بالانخفاض إلى ان أصبحت قيمته سالبة للسنوات (2014 ، 2015)

- إذ بلغت (- 0.080 ، - 0.108) على التوالي ، وذلك بسبب وجود عجز متراكم لدى الشركة ناتج من الخسائر المتحققة للسنتين الأخيرتين والبالغة (- 194308 ، - 242837) على التوالي .
- 3- كانت قيمة المتغير (X3) والذي يمثل الأرباح قبل الفوائد والضرائب الى إجمالي الموجودات سالبة للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) إذ بلغت (- 0.002 ، - 0.078 ، - 0.108) على التوالي ، ومن الملاحظ ان المؤشرات كانت في انخفاض مستمر بسبب تعرض الشركة الى خسائر متتالية (عجز) والتي بلغت (- 6480 ، - 189468 ، - 2427720) على التوالي .
- 4- كانت قيمة المتغير (X4)، والذي يمثل القيمة السوقية لحقوق المساهمين الى إجمالي المطلوبات وللسنوات (2013 ، 2014 ، 2015)، قد بلغت (46 ، 53 ، 49) على التوالي ، إذ بلغت القيمة السوقية لحقوق المساهمين لسنوات البحث (2522805 ، 2357348 ، 2196724) على التوالي تقابلها إجمالي مطلوبات بقيمة (55238 ، 44452 ، 44392) .
- 5- كانت قيمة المتغير (X5) والذي يمثل المبيعات الى إجمالي الموجودات موجبة في السنوات (2013 ، 2014 ، 2015)، إذ بلغت (0.339 ، 0.107 ، 0.059) على التوالي، ولكنها بانحدار تدريجي نتيجة الى انخفاض المبيعات قياسا بموجودات الشركة إذ بلغت المبيعات (874215 ، 258828 ، 133430) مما يدل على عدم كفاءة أداء الشركة في استغلال موجوداتها لتحقيق مبيعات عالية .
- ❖ عند تطبيق الصيغة الرياضية لأنموذج Altman Z-score باستخدام المؤشرات المالية في الجدول (9) تم الحصول على النتائج الملخصة في الجدول الآتي :-

جدول (10) نتائج المتغيرات (X1,X2,X3,X4,X5) وقيمة Z

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	قيمة Z
2013	0.0018	0.0019	(0.00006)	0.28	0.0033	0.29
2014	0.0014	(0.0011)	(0.0025)	0.32	0.001	0.31
2015	0.0012	(0.0015)	(0.0035)	0.30	0.0005	0.30

استنادا الى النتائج الظاهرة في الجدول (10) أعلاه يمكن ملاحظة الآتي:-

- بلغت قيمة Z (0.29 ، 0.31 ، 0.30) على التوالي ، ومن خلال مقارنة قيمة (Z) المحسوبة في الجدول (10) أعلاه بمعيار دالة (Z-score) للتمييز بين الشركات الناجحة والفاشلة في الجدول (7) تبين أن الشركة واقعة ضمن الفئة الثانية ($Z < 1.81$) والذي يشير إلى ان احتمالية الفشل المالي لهذه الشركة مؤكدة ، إذ ان قيمة (Z) لسنوات البحث اقل بكثير من (1.81).
- وبذلك يمكن استنتاج أن المؤشرات المالية التي تم التوصل اليها للمتغيرات (X1,X2,X3,X4,X5) والمعروضة في الجدول (9) أعلاه تتمتع بقدر كافي من المصدقية والموضوعية ويمكن الاعتماد عليها في تطبيق أنموذج (Altman Z-score) للتنبؤ بالفشل المالي، لأنه تم احتسابها بعد رفع الاثار التضخمية وقياس جميع العناصر المحاسبية المكونة لها بوحدة قياس متجانسة . وهذا ما

يبين دور البيانات المحاسبية المعدلة في زيادة مصداقية وموضوعية المؤشرات المالية المشتقة منها ، من خلال تحقيقها لتجانس العناصر المحاسبية التي تمثل احد طرفي احتساب أي من المؤشرات المالية وهو ما يحقق اثبات الفرضية الرئيسية الثانية (2) التي مفادها (يؤدي تعديل البيانات المحاسبية بأسلوب الأرقام القياسية العامة للأسعار إلى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية على دلالة ومصداقية المؤشرات المالية المستخرجة من خلال تطبيق نموذج Altman Z-score للتنبؤ بالفشل المالي).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

- 1- تعد حالات الارتفاع في المستوى العام للأسعار من اخطر الظروف الاقتصادية تأثيراً على البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية، ويؤدي تجاهلها الى تظليل تلك القوائم.
- 2- ان اعتماد أسلوب القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة) لا يعني الخروج عن المبادئ المحاسبية، إذ انه يمتاز بسهولة التطبيق من خلال توفر الأرقام القياسية العامة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)، وهذا التميز بالسهولة والوضوح يساعد الشركات على امكانية تطبيقه سنويا وتحديد وضعها المالي من سنة الى أخرى .
- 3- كانت نتائج تطبيق اسلوب الكلفة التاريخية المعدلة اكثر دقة في بيان نتيجة اعمال الشركة ومركزها المالي لسنوات البحث ما يدل على موضوعية هذا الاسلوب، إذ كانت النتائج كالتالي :-
 - أ- خسائر في القوة الشرائية لوحدة النقد نتيجة احتفاظ الشركة بالنقود في وقت الارتفاع في المستوى العام للأسعار بمبلغ (922 ، 779 ، 690) على التوالي .
 - ب- اظهر كشف العمليات الجارية المعدل بموجب الارقام القياسية العامة نتيجة اعمال الشركة عجز بمبلغ (20413 ، 1942012 ، 242834) على التوالي.
 - ج- بلغت الفروقات بالزيادة في مجموع الموجودات ومصادر التمويل كالتالي :- (665548 ، 658450 ، 659091) على التوالي .
- 4- تكون مؤشرات القياس المالية المشتقة من البيانات المحاسبية التاريخية المعدلة ذات دلالة ومصداقية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة وتطبيق نموذج Altman Z-score للتنبؤ بالفشل المالي.

ثانياً : التوصيات

- 1- ضرورة تطبيق سياسة محاسبية واضحة ومحددة بشأن الاخذ بنظر الاعتبار التقلبات الاقتصادية وبالأخص ذات الآثار السلبية على البيانات المحاسبية.

- 2- ضرورة اعتماد الشركات اليات تطبيق اسلوب الكلفة التاريخية المعدلة المتضمنة توفير مجموعة كاملة من القوائم المالية وتحديد البنود النقدية والبنود غير النقدية في تلك القوائم والالتزام بالأرقام القياسية التي توفرها الجهات المختصة لضمان نجاح تطبيق الاسلوب .
- 3- يتعين على الشركات القيام بأعداد وتقديم القوائم المالية المعدلة في اوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار تبعا لأسلوب القوة الشرائية العامة ضمن التقرير السنوي على شكل قوائم مستقلة او في صورة ارقام مقارنة مع الارقام التاريخية مضافة ضمن القوائم الاساسية .
- 4- ضرورة عدم الاعتماد على القوائم المالية المعدة على اساس الكلفة التاريخية في اوقات التضخم في الكشف عن الفشل المالي للشركات ، لأنها قد تعرض معلومات محاسبية مضللة ولا يمكن الاعتماد عليها في تحليل المؤشرات المالية الخاصة بنماذج الكشف عن الفشل المالي.
- 5- ضرورة قيام الشركات الصناعية بتطبيق انموذج Altman Z-score للكشف عن الفشل المالي في مراحله الاولى وذلك لمواجهة مخاطره والتغلب عليها في حينها ، ومعرفة حقيقة اتجاه نشاطاتها المستقبلية وحماية نفسها من آثاره السلبية وخطر الوقوع فيه والتي تمتد ليس تحديدا الى الاطراف المعنية ذات المصالح المباشرة مع الشركة ، انما تمتد آثاره السلبية الى الاقتصاد الوطني .

وفي الختام يرى الباحثان انه بالإمكان اجراء ابحاث ودراسات مستقبلية اكثر شمولا لتطبيق النماذج الاخرى للتنبؤ والكشف عن الفشل المالي في الشركات العاملة في قطاعات اخرى مثل القطاع المصرفي والقطاع التجاري والقطاع الخدمي لتحديد الوضع المالي لكل من تلك القطاعات.

❖ المصادر

اولا : المصادر العربية

- 1- التميمي ، محفوظ صالح ، **التحليل المالي** ، دار الكتب اليمنية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010 .
- 2- جبل ، علاء الدين وآخرون ، **دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات** ، دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام في سورية ، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل ، بحث منشور ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 95 ، 2009 .
- 3- الجبوري ، جميلة حمران نامس محمود ، **الاثار التضخمية وانعكاساتها على البيانات المالية** ، بالتطبيق على الشركة العامة لصناعة الالبسة الجاهزة / الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل ، بحث منشور ، 2002 .

- 4- الحمداني ، رافعة ابراهيم والقطان ، ياسين طه ياسين ، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعات الادوية والمستلزمات الطبية في نينوى ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 5 العدد 10 ، 2013 .
- 5- العامري ، سعود جايد مشكور، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2006 .
- 6- عماري ، سليم ، دور تقييم الاداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات ، دراسة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة قاصدي مرباح- ورقلة ، 2015 .
- 7- القرشي ، سعد رشيد وهدى ، دور القوائم المالية المعدلة في ظل اقتصاد جامح التضخم وفقا للمعايير المحاسبية المعتمدة ، دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، بغداد، 2006 .
- 8- مشكور ، سعود جايد ورشم ، محمد حسين ، التضخم والمعالجات المحاسبية ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ، 2012 .
- 9- نور الدين ، احمد قايد ، الاساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية ، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي ، 2013 .

ثانيا : المصادر الاجنبية

- 1- Altman I, Edward ,and other, Distressed Firm and Bankruptcy prediction in a international contrxt; a review and empirical analysis of Altman Z – Score Model .Latest version,july9, 2014.
- 2- Altman I, Edward , C0rporate Financial Distress and Bankruptcy ,John Wiley & sons, INC, Hoboken, New Jersey, 2006.
- 3- Kassar A . Talal & Jared S. Soileau" Financial performance evaluation and bankruptcy prediction (failure)"Arab Economcs and Business Journal.9,2014.
- 4- Kieso , Donald, &Pual , Kimmet & Jerry , Weygandt, , Financial Accounting , John Wiley & Sons, USA, 2000.
- 5- Sulub, Saed Ahmed, Testing the Predictive Power of Altman's Revised Z 'Model; The Case of 10 M ULTINATIONAL companies,Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5,N .21, 2014.
- 6- Velavan M. Measuring F inancial Health of Kothari Sugars Limited Z Score Model , Advances in Management, vol4,M a v ,2011.
- 7- Yaniv, konchitchki, Inflation and Nominal Financial Reporting: Implications for Performance and stock Prices, the Accounting Review, volume 86, number3, 2011.